موجز سياسات
منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012

فبراير 13-12، 2012
الدوحة، قطر

تقرير مركز بروكنجز الدوحة و مبادرة أمن الطاقة

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

BROOKINGS
DOHA
ENERGY
FORUM

مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

ENERGY SECURITY INITIATIVE
BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

مؤسسة بروكنجز هي منظمة خاصة غير هادفة للربح تكرس جهودها للبحث والتعليم والنشر حول القضايا الهامة للسياسة الداخلية والخارجية. وأهم ما تسعى إليه المؤسسة من ذلك هو إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة وتتناول المشاكل الراهنة والمستجدة في مجال السياسات. تقع مسؤولية التفسيرات أو الاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم.

حقوق النشر محفوظة © 2012

مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
www.brookings.edu

تقرير مركز بروكنجز الدوحة و مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة
www.brookings.edu/doha

شكر وتقدير

يود منظمو منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة 2012 أن يشكروا المشاركين البارزين الذين ساهموا في نجاح هذا المؤتمر.

أن المنظمون ممتنون بشكل خاص لصاحب السمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر، ومعالي الوزير الدكتور أنور محمد قرقاش، وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد أندرو سوايجر، نائب الرئيس الأول لشركة إكسون موبيل، لمشاركتهم القيمة وملاحظاتهم في الجلسة الإفتتاحية. يود المنظمون أيضا التعبير عن امتنانهم للدكتور جان فرنسوا سيزنيك الذي أدار الحوار، فضلاً عن أعضاء اللجان العامة ومشرفي حلقات النقاش لتوجيه المناقشات التي وفرت الأساس لهذا التقرير.

كما يشكر المنظمون موظفي مركز بروكنجز الدوحة و مبادرة أمن الطاقة في بروكنجز لمساعدتهم ، بالأخص كيفين ماسي، المدير المساعد لمبادرة أمن الطاقة، لإعداده لهذا التقرير. كما يتوجه المنظمون بشكر خاص إلى لورا سوما وفريقها لما قدموه من مساعدة في نجاح هذا المؤتمر.

جدول المحتويات

رسالة من منظمي المؤتمر 7

مشهد الطاقة العالمية المتغير 9

تأثير الثورات في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية 11

استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط 13

الختام 15

الملحق 16

المرفق 1: أجندة المؤتمر 18

المرفق 2: قائمة المشاركين 20

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة 22

نبذة عن مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة 23

منشورات مركز بروكنجز الدوحة 24

منشورات مبادرة مركز بروكنجز لأمن الطاقة 25

رسالة من منظمي المؤتمر

الزملاء الأعزاء،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نطلق وقائع الجلسة الافتتاحية لمنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة. إن المنتدى عبارة عن منصة تهدف إلى تعزيز النقاش والحوار والبحوث الموجهة نحو تحقيق نتائج بشأن أحد الاتجاهات الجيوسياسية الرئيسية في القرن الواحد والعشرين.

فقد كانت العلاقات الدولية السائدة للطاقة خلال السنوات الـ50 الماضية بين الدول الموردة في الشرق الأوسط والدول المستهلكة في البلدان الصناعية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومع ذلك، فقد بدأت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والبيئية تتحدى الوضع الراهن. وتميل مراكز الطلب الجديدة في جنوب وشرق آسيا وتسوية الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا إلى المشهد العالمي للطاقة المتجه شرقًا، مما يعطي قوة متزايدة للسوق بالنسبة للاقتصاديات الناشئة. وقد سرعت الاكتشافات والتطورات الحديثة لمصادر النفط والغاز غير التقليدية من هذا التحول، كما أنها بدأت في إضعاف مواقف البلدان الاستهلاكية التقليدية. وقد صاحب ارتفاع الطلب على الطاقة في الصين والهند موجة من الاستثمارات الاستراتيجية في مجال الطاقة من خلال تلك البلدان في سعيها لتحقيق أقصى قدر من الأمن في مجال الطاقة.

وتتزامن التحولات البنيوية في التوازن العالمي بين العرض والطلب مع فترة من التغير السريع وغير المسبوق في منطقة الشرق الأوسط. فسواء انتشر الاضطراب في منطقة الخليج أم لم ينتشر، سوف يتعين على قادتها التنقل بين تلبية الطلبات المتزايدة للسكان المحليين فضلاً عن تلبية الطلب العالمي المتزايد للطاقة. وقد كان لظهور حكومات جديدة في أجزاء أخرى من المنطقة والمخاوف من "العدوى" الثورية بالفعل تأثير على أسعار النفط وثقة المستثمرين فضلاً عن اعتبارات أمن الطاقة بين البلدان المستهلكة.

ويملك هذا المزيج من التحولات الهيكلية العالمية والتحولات السياسية المحلية القدرة على أن يؤدي إلى تحول جذري في دور المنطقة والسياسة العالمية للنفط والغاز كما أنه يثير عددًا من الأسئلة الحاسمة:

- ماذا ستكون الآثار الاستراتيجية والاقتصادية للتحول نحو الشرق فيما يتعلق بموردي الشرق الأوسط؟
- ماذا ستعني التغيرات في السياسات المحلية بالنسبة للاستقرار القصير والطويل الأجل في أسواق الطاقة العالمية؟
- وحيث إن الأسواق الناشئة أصبحت أكثر أهمية من المستهلكين والمستثمرين، كيف سيتغير التوازن الاستثماري بين البلدان المضيفة والبلدان الأم؟
- ماذا ستعني الطبيعة المتغيرة للعلاقة بين المورد والمستهلك بالنسبة للحكم والشفافية في الدول المنتجة؟

وقد تم إنشاء منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة، وهو عبارة عن تعاون بين مركز الدوحة التابع لمؤسسة بروكنجز ومبادرة بروكنجز لأمن الطاقة، للإجابة على هذه التساؤلات. وقد قام المؤتمر في جلسته الافتتاحية التي انعقدت في شهر فبراير من عام 2102 بعقد اجتماع خاص ورفيع المستوى جمع كبار مسؤولي الحكومة وكبار المديرين التنفيذيين في مجال الطاقة بالشركة بالإضافة إلى محللي طاقة عالميي المستوى من منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة. وقد أتاح الاجتماع الذي استمر لمدة يومين والذي افتتحه فخامة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر فرصة لإجراء حوار مفتوح حول المشهد المتغير للطاقة الدولية وتأثير الثورات التي حدثت في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية ومستقبل استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط. وتنعكس نتائج هذا المؤتمر في هذا التقرير. يعتمد منتدى بروكنجز الدوحة للطاقة على خبرة ودعم الجهات المعنية في كلٍ من القطاعين العام والخاص في كلٍ من منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي الأوسع على حدٍ سواء. نحن نتطلع إلى العمل سويًا داخل مؤسسة بروكنجز ومع شركائنا لضمان النجاح المستمر لهذا المشروع.

مع خالص الاحترام والتقدير،

تشارلز ل. إبينجر — مدير
مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

سلمان شيخ — مدير
مركز بروكنجز الدوحة

مشهد الطاقة العالمية المتغير

السياق

يشهد قطاع الطاقة العالمي سلسلة من التغيرات الأساسية. فوفقًا لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، من المتصور أن الدول غير الأعضاء في المنظمة يشكلون 93% من النمو في طلب الطاقة العالمية ما بين عامي 2008 و 2035. ومن المتوقع أن يتضاعف طلب آسيا للطاقة خلال الفترة نفسها، حيث تمثل كل من الصين والهند وحدهما حوال ثلث وخمس إجمالي الزيادة على الطلب الدولي، على التوالي. وفي المقابل، من المحتمل أن تنخفض حصة منظمة التعاون والتنمية في استهلاك الطاقة العالمية والتي وقفت عند 70% عام 1965 لتصبح أقل من 40% بحلول عام 2035.[1] فانخفاض صافي استهلاك النفط في منظمة التعاون والتنمية إلى جانب ارتفاع الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة وغيرها من دول النصف الغربي من الكرة الأرضية يؤديان إلى الإسراع بالتحول من عالم يتسم بتدفق النفط المتجه غربًا إلى عالم تصبح فيه آسيا المركز الرئيسي للطلب بالنسبة لصادرات الطاقة في الشرق الأوسط.

ومن المرجح أن يؤدي هذا التحول إلى حدوث مجموعة كبيرة من الآثار الاقتصادية والإستراتيجية. فمن المحتمل أن تختلف حسابات المستهلكين الآسيويين، الذين ينظرون إلى الطاقة باعتبارها ضرورة من أجل تحقيق التنمية، عن تلك الخاصة بنظرائهم الغربيين. فمع تزايد مشاركة الدولة المدعومة من شركات النفط الوطنية (NOCs)، فمن المحتمل أن يتسم المشهد الجديد للطاقة بسيطرة أكبر من قبل الحكومة في أسواق الطاقة أكثر من أي وقت مضى. أما بالنسبة لمنتجي الشرق الأوسط، الذين يؤسسون تعريفهم لمسألة أمن الطاقة حول كفاية واستدامة الطلب، فإن المشهد الجديد للطاقة سوف يعني زيادة التركيز على العلاقات مع حدودهم الشرقية.

النتائج الرئيسية

تأتي تعريفات جديدة لمفهوم "أمن الطاقة" في المقدمة.

خلال فترة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والتي تلت الحرب العالمية الثانية، كان يُعرف مفهوم "أمن الطاقة" بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة – وبخاصة النفط – مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحرك ومتزايد الثراء. ومع اتجاه هذا التحول شرقًا في أنماط الاستهلاك، يتغير هذا التعريف. أما بالنسبة لحكومات الصين والهند وغيرها من الدول الأخرى في آسيا الناشئة، يَعزز أمن الطاقة من خلال التركيز على "الحصول على الطاقة" – مع ضمان ما لا يقل عن الخدمات الأساسية للطاقة لكافة المواطنين. فالطاقة بالنسبة لهذه الدول هي مسألة متعلقة بالبقاء وتُعتبر مكونًا أساسيًا من مكونات التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. كما يعكس مفهوم "الحصول على الطاقة" الأولوية التي يليها مستهلكو الطاقة في آسيا للوصول الفعلي للموارد. فبدلاً من الاعتماد على سيولة السوق العالمية لتوفير النفط والغاز فقط، فإنهم أكثر احتمالية من المستهلكين الغربيين بأن يحاولوا تأمين حصص مباشرة في مرافق الإنتاج وسلاسل التوريد. ويكتمل التركيز على حقوق المساهمين من خلال استراتيجية، لا سيما من جانب الصين، من أجل تنويع كل من الموردين وطرق الحصول على الطاقة. الأساس المنطقي الجديد لأمن الطاقة يُشكل بالفعل العلاقات في الساحة متعددة الأطراف، حيث تنظر الاقتصاديات الأساسية الناشئة والمتنامية فرض القيود على الانبعاثات بأنها بمثابة قيد غير مبرر على حقهم في مواصلة التصنيع والنمو الاقتصادي وأيضًا في المفاوضات الجيوسياسية، حيث تواجه القيود المفروضة من قبل الغرب على واردات النفط من إيران مقاومة من الصين والهند. وبالنسبة للدول المتقدمة التي تعتمد على الاستيراد في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، يعني أمن الطاقة تأمين كميات كافية من النفط والغاز الطبيعي السائل –بشكلٍ متزايد – مقابل الأسعار التي تمكنهم من الحفاظ على التنافسية الصناعية. وتواجه هذه الدول اثنين من التهديدات الرئيسية لأمن الطاقة واللذان يمكن تعريفهما كالتالي: عدم الاستقرار في المناطق المنتجة الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (انظر القسم 2) وهيكل التسعير الخاص بالغاز الطبيعي السائل في حد ذاته والذي عادة ما ترتبط في سوق حوض المحيط الهادئ بأسعار النفط في العقود طويلة الأجل. وبما أن الطفرة التي حدثت في الإنتاج غير التقليدي للغاز في شمال أمريكا تأخذ الطلب الأمريكي إلى خارج السوق العالمية، يرى هؤلاء الموردين الآسيويين الأساسيين للغاز الطبيعي السائل فرصة محتملة لزيادة أمنهم من الطاقة من خلال ممارسة سلطة السوق في مفاوضاتهم مع الموردين.

وبالنسبة لمنتجي الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، يُعرف أمن الطاقة في المقام الأول بأنه تأمين الطلب. وفي المشهد الجديد للطاقة، فإن انخفاض الطلب من الغرب يعني أن المنتجين الأساسيين من المنطقة سيعتمدون بشكلٍ متزايد على الاقتصاديات الناشئة من صادرات النفط والغاز. وينطوي هذا التحول في الاعتماد على الطلب من الغرب إلى الشرق على الكثير من المخاطر. ففي حين أن الاقتصاديات الخاصة بكلٍ من الصين والهند تنمو بمعدلات سريعة، هناك علامات تنبؤ باحتمالية حدوث رياح اقتصادية معاكسة في كلا البلدين. فعلى المدى القريب، تشعر الحكومة الصينية بالقلق بشأن تأثيرات التضخم وضعف طلب المستهلك؛ أما على المدى الطويل، فإنها تواجه احتمال حدوث أزمة ديموغرافية كما هو الحال بالنسبة لأعمار سكانها. وقد أعاقت سياسة الهند المكتظة الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المتعلقة بالطاقة التي هي في أشد الحاجة إليها. وبالنسبة للموردين المستخدمين في التعامل مع الشفافية النسبية للاقتصاديات والأنظمة السياسية الحاكمة الغربية، فإن تحول الطلب جهة الشرق سوف يعني ظهور مجموعة جديدة من التحديات والاضطرابات السياسية.

سوف تصبح الولايات المتحدة أقل اعتمادًا على الحصول على الطاقة من الشرق الأوسط، مع احتمالية حدوث مجموعة واسعة من التداعيات الجيوسياسية.

هناك ثلاثة اتجاهات متزامنة تحد من اعتماد الولايات المتحدة على واردات الطاقة من الشرق الأوسط: كساد أو انخفاض نسبة استهلاك النفط وزيادة الإنتاج المحلي وزيادة الإنتاج في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

[1] بناءًا على حسابات لبيانات من وكالة الطاقة الدولية "توقعات الطاقة العالمية 2011".

ونتيجة للكفاءة المتزايدة للمركبات ومحدودية فرص النمو الاقتصادي، فقد تم تحديد استهلاك الولايات المتحدة من النفط ليظل منخفض كما أنه ربما يتعرض لمزيد من الانخفاض خلال السنوات القادمة. وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وهي عبارة عن محرك بحث مستقل عن وزارة الطاقة، فقد كان طلب الولايات المتحدة من النفط حوالي 21 مليون برميل في اليوم في عام 2007، ولكنه انخفض منذ ذلك الوقت ليصل إلى أقل من 19 مليون برميل في اليوم في عام 2011.[2] تتنبأ وكالة الطاقة الدولية أن بوصول طلب الولايات المتحدة من النفط إلى ذروته، أنه سوف ينخفض بمعدل يصل إلى حوالي 1 في المائة سنويًا في عام 2035.[3] ويتزامن هذا الاعتدال في الطلب مع الزيادة السريعة في إنتاج الولايات المتحدة للنفط والغاز، حيث تساعد عملية التسكين الهيدروليكي التي أسفرت عن زيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي عن مساعدة زيادة الإنتاج المحلي من الصخر الزيتي، مع وجود بعض التقديرات التي تشير إلى إمكانية زيادة إنتاج الولايات المتحدة من النفط بمعدل يزيد عن 200,000 برميل في اليوم سنويًا حتى عام 2020. فمع المستويات التاريخية العالية من إنتاج الولايات المتحدة للنفط، فقد انخفض اعتماد البلد على الواردات النفطية أي النسبة التي تحصل عليها من الخارج – لتصل إلى أقل من 50 في المائة للمرة الأولى منذ عقد من الزمان. أخيرًا، يتوازى هذا التصاعد الحاصل في إنتاج الولايات المتحدة مع زيادة الإنتاج من الدول المجاورة، وأبرزها كندا والبرازيل (انظر الشكل 1). وكنتيجة لرمال النفط الكندية والاحتياطات النفطية البرازيلية الوفيرة، فمن الممكن أن ترتفع صادرات البلدين لتصل إلى 5 ملايين برميل في اليوم خلال السنوات القادمة. فهذه القيود الثلاثة معًا سوف تحدد كمية النفط الوارد من الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة، والذي كان تاريخيًا يُعد مبرر رئيسي في الوجود العسكري والاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة.

وحتى لو كانت الولايات المتحدة تتمتع بالاكتفاء الذاتي في إنتاج الطاقة، سوف يستمر أكبر مستهلك للنفط في العالم في التعرض للسوق العالمية وسوف يكون له مصلحة في تأمين طرق الإمداد ومنع الاضطرابات. والولايات المتحدة لديها أيضًا العديد من المصالح الرئيسية المتعلقة بالأمن والتي ليس لها صلة بالطاقة في المنطقة والتي من المحتمل أن تبرر استمرار وجودها عسكريًا ودبلوماسيًا على حدٍ سواء.

ومع ذلك، ففي فترة الميزانيات العسكرية الضيقة والتعب في أوساط جمهور الولايات المتحدة نظرًا للمشاركة مع الشرق الأوسط والتركيز على آسيا كمركز للأولوية الإستراتيجية، هناك احتمالية أن يكون هناك ضغط على الولايات المتحدة إما للحد من وجودها في المنطقة أو للمشاركة في عبء توفير الأمن. فإذا كانت الصين وغيرها تعمل على تكملة أو التنافس مع الولايات المتحدة باعتبارها ضامنة لأمن النفط والغاز في الشرق الأوسط، فإنها سيكون لها آثار إستراتيجية واسعة النطاق على المنطقة وعلى أسواق الطاقة العالمية. وبما أن المستثمرين الرئيسيين في المنطقة والدول الآسيوية الناشئة لها مصلحة واضحة في الحفاظ على الأمن في منطقة الخليج، على الرغم من استمرار عدم وضوح ما إذا كان سيكون لهم إرادة سياسية أو سعة عسكرية لإكمال أو تولي الدور الحالي للولايات المتحدة.

يتم إعادة فحص الأدوار الخاصة بكلٍ من الدولة والسوق في تشكيل تدفقات الطاقة وأنماط الاستهلاك.

فمن المحتمل أن تؤدي التعريفات المتغيرة لمفهوم "أمن الطاقة" إلى ظهور مجموعة جديدة من العناصر الفاعلة والأفكار المنطقية في مجال تجارة واستثمار الطاقة الدولية. فعندما كانت المراكز الأساسية لطلب الطاقة هي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كان استهلاك الطاقة يحركه السوق إلى حدٍ كبير وكان يُنظر إلى الطاقة باعتبارها سلعة. وعلى النقيض من ذلك، تملك كلٍ من الصين والهند نماذج اقتصادية تدير وتهدأ عمليات السوق "الحرة".

وفي مجال الطاقة، حيث يُنظر إلى الوقود باعتباره سلعة حيوية لابد من تأمينها وتوريدها لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فإن هذا التدخل يأخذ شكل نظم الدعم (انظر الشكل 2).

ومثل هذا التدخل والتركيز على المبادئ المحضة للسوق من جانب كبار المستهلكين من المحتمل أن يكون له آثار واسعة النطاق على التجارة الدولية للطاقة. وبالنسبة للدول المنتجة، فإن ظهور آسيا باعتبارها مستهلك رئيسي للطاقة سوف يعني التفاعل مع مجموعة جديدة من المواجهات. وكشركات مدعومة من الحكومة ومدفوعة بشكلٍ جزئي بالاعتبارات السياسية والجيوسياسية والتي تتنافس مباشرة مع شركات القطاع الخاص، فمن المحتمل أن تظهر النماذج والعلاقات والمصادر الجديدة المحتملة للصراع والخاصة بالأعمال.

المؤسسات القائمة التي تتحكم في عروض وطلبات الطاقة الدولية أصبحت أقل أهمية أو أقل فعالية.

المؤسسات التي تتحكم حاليًا في عرض وطلب الطاقة الدولية هي وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). وبما أن الدول المتقدمة تُشكل نسبة منخفضة من طلبات الطاقة العالمية، فقد أصبحت وكالة الطاقة الدولية ما هي إلا مجرد داعية للمستهلكين العالميين. ففي ظل كل النمو الذي يشهده الطلب على النفط العالمي في المستقبل والذي يأتي من البلدان غير الأعضاء، و الذي يقوده الاستهلاك في كلٍ من الصين والشرق الأوسط، فإن التنسيق الذي تقوم به وكالة الطاقة الدولية لتخفيف صدمات أسعار النفط ستكون أقل وذات مغزى أقل.[4] ففي حين استمرار وكالة الطاقة الدولية في كونها منظمة ذات قيمة لجمع البيانات وتحليل سياسة الطاقة وتشجيع وتحسين شفافية سوق النفط، فإنها ضعفت بشدة نظرًا لعدم وجود الهند والصين كأعضاء بها.

فمن جانب العرض، سوف تظل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ولا سيما دول الشرق الأوسط، من أهم المنتجين في سوق النفط العالمية. ومع ذلك، ففي ظل الاضطرابات السياسية الموجودة في المنطقة، سوف تواجه منظمة الأوبك صعوبة في تنسيق إنتاجها. فالتباين في أولويات السياسة فيما بين الدول الأعضاء من الممكن أن يعني إمداد من النفط أقل من المتوقع وأسعار نفط أكثر تقلبًا. فمعالجة حالة عدم اليقين الناجمة عن تراجع أهمية أو فعالية منظمات العرض والطلب القائمة ستشكل تحديًا كبيرًا. فقد حققت بعض المؤسسات الجديدة أمثال مجموعة الدول العشرين G20 ومنتدى الطاقة الدولي نجاحًا في احتواء المستهلكين الناشئين للطاقة مثل الصين والهند والمنتجين الرئيسيين للطاقة مثل المملكة العربية السعودية وذلك من خلال إجراء مناقشات مع الاقتصاديات الصناعية. ومع ذلك، فنظرًا لتباين المصالح فيما بين المستهلكين والمنتجين، من غير المرجح أن تنتج مثل هذه الأنظمة تنسيق فعال بين العرض والطلب.

[2] وفقاً لإدارة معلومات الطاقة، "إمدادات إنتاج النفط الخام و المنتجات البترولية في الولايات المتحدة"

[3] "مستقبل الطاقة العالمية لعام "2011، وكالة الدولية للطاقة، ص. 107

[4] حسابات من "توقعات الطاقة العالمية 2011"، وكالة الطاقة الدولية.

تأثير الثورات في الشرق الأوسط على أسواق الطاقة العالمية

السياق

تتزامن التحولات البنيوية في الأنماط العالمية للعرض والطلب التي تم تفصيلها في القسم 1 مع فترة من التغير السريع وغير المسبوق في منطقة الشرق الأوسط. فقد شهدت الـ18 شهرًا الماضية أقوى ظاهرة سياسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. بدءًا بالاحتجاجات صغيرة النطاق التي قام بها الشباب الساخط في تونس في أواخر عام 2010، فقد أتاحت موجة من الثورات عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط والتي عصفت بالنخبة التي ترسخت منذ فترة طويلة، حيث أنها فككت هياكل السلطة الراسخة وشرعت في عمليات من خلالها تم إعادة تصميم العلاقات بين الدول والمواطنين بشكلٍ أساسي. ففي بعض البلدان، مثل تونس ومصر وليبيا، أدت هذه الظاهرة التي تُعرف باسم "الربيع العربي" إلى نفي أو اعتقال أو قتل القادة تليها الخطوات الأولى نحو تحقيق الديمقراطية السياسية، حيث ازدهرت أحزاب التيارات الإسلامية الأساسية بشكلٍ كبير. وفي بلدان أخرى، مثل سوريا، لم تتحدد نتائج التحركات الشعبية بعد.

ففي حين أنه لم تتعرض الكثير من دول الخليج إلى الاضطرابات الشعبية واسعة النطاق، فقد أدت أحداث الربيع العربي إليها كل من الصعوبة وضرورة تلبية المطالب السياسية المتزايدة لمواطنيهم في الوقت الذي تقوم فيه هذه البلدان بتلبية الطلب العالمي المرتفع من الطاقة. فإن ظهور حكومات جديدة في أجزاء من المنطقة فضلاً عن عدم الاستقرار والتغيير في الكويت والبحرين وعمان والمخاوف بشأن حدوث مد ثوري أكبر، يؤثر بالفعل على أسعار النفط وثقة المستثمر واعتبارات أمن الطاقة بين البلدان المستهلكة. وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي يكون من المتوقع فيه أن تحظى المنطقة بحصة متزايدة من إنتاج النفط العالمي. فوفقًا لوكالة الطاقة العالمية، سوف توفر كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معًا أكثر من 90 في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط ما بين عامي 2011 و 2035. ففي ظل الاضطرابات السياسية التي تواجه منتجي النفط الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية و العراق وليبيا، فقد شهد السوق فترة ممتدة من الاضطراب. وبالفعل يمكن الشعور بتأثير ارتفاع أسعار النفط في جميع أنحاء العالم والذي من المحتمل أن يستمر ليمثل قضية هامة في الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية لعام 2008.

النتائج الرئيسية

الربيع العربي له تأثير مباشر على منتجي النفط والغاز في الخليج.

وباستثناء ليبيا، لم يكن "للربيع العربي" تأثير مباشر على إمدادات النفط والغاز من الدول الرئيسية المنتجة. فحتى إنتاج ليبيا ارتد: بعد أن خسرت تقريبًا الـ1.6 مليون برميل في اليوم من الإنتاج في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي بدأت في مارس 2011، فقد عاد إنتاج البلد الآن ليصل إنتاجها إلى 1 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، فبالرغم من استعادة أغلب إنتاج النفط الليبي الخام، فقد ارتفعت أسعار النفط العالمي في ربيع عام 2012 عما كانت عليه في العام السابق، مما يدل على أن آثار الربيع العربي لم تقتصر على الانقطاع المادي للعرض. اثنان من النتائج غير المباشرة لهذه الظاهرة ترهقان المشهد العالمي للطاقة.

الأول هو الاستثنائية في سوق النفط العالمية والذي تعكس خوف المستثمرين بشأن الزيادات المحتملة في عدم الاستقرار. ويُعزى هذا إلى حدٍ كبير إلى عدم اليقين حول احتمالية حدوث تدخل عسكري في إيران. ومع ذلك، فإنه أيضًا عامل من عوامل عدم ثقة المستثمرين بشأن التعطيل داخل الدول الموردة بالخليج نفسها. أما عن الأثر الرئيسي الثاني للربيع العربي على أسواق الطاقة العالمية فهو التغير في المشهد السياسي المحلي داخل الدول الرئيسية المنتجة للنفط والغاز نفسها. ومن أجل تقليل المخاطر نظرًا لاستياء الرأي العام المحلي، فقد قام العديد من منتجي النفط الرئيسيين بتطبيق زيادات سخية على الإنفاق الاجتماعي والإعانات وغيرها من الفوائد التي توفرها الدولة. وقد شكلت هذه الهبات، وهي نوع من أنواع بوليصات التأمين ضد الاضطرابات، ضغطًا زائدًا على المالية العامة. وقد أدى هذا الأمر بدوره إلى ارتفاع الأسعار التي تحتاج الدول إلى بيع النفط مقابلها في السوق العالمية من أجل ميزانياتها المالية لتحقيق التوازن. وفقًا لصندوق النقد الدولي، تحتاج كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق وإيران إلى سعر يتراوح بين 80 دولار أمريكي و 100 دولار أمريكي للبرميل من أجل الحفاظ على ميزانياتها السنوية المحلية (انظر الشكل 3). وتتزايد الطلبات على ميزانيات هذه الدول بشكلٍ أكبر من خلال زيادة استهلاك الطاقة الداخلية فضلاً عن التحدي المتمثل في خلق فرص عمل لغالبية شبابها والسكان العاطلين عن العمل في كثير من الأحيان.

وقد تجلى هذا الواقع الجديد في التصريحات التي أدلت بها وزارة النفط السعودية والتي توضح أن المملكة، أكبر منتج في العالم وقائد منظمة الأوبك في حقيقة الأمر، تتطلع إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار العالمية ليكون نحو 100 دولار أمريكي للبرميل. وعلى المدى الطويل، استجابة منتجي النفط والغاز لعدم الاستقرار في المنطقة ليست مستدامة: سترفع زيادة الدعم والإنفاق الاجتماعي ببساطة من الفوائد التي أصبحت أمرًا مفروغًا منه بالنسبة للكثير من المواطنين – وخاصة بين جيل الشباب. ومن المرجح أن تستمر مطالب الاتصال التي تسهلها التكنولوجيا من أجل تحقيق الإصلاح السياسي بين هذه المجموعة، التي تُعد أقل وعيًا بالصفقة التي تتناول ديناميكيات الدولة "الريعية" من الجيل السابق، بغض النظر عن مستوى الإنفاق الاجتماعي. في الواقع، فعلى الرغم من أن زيادة الإنفاق الاجتماعي ترسخ الوضع الراهن وتثبط من عزيمة المزيد من الإصلاح السياسي والاجتماعي الجوهري، فإنه قد يكون بمثابة مكبر للتحديات المحلية على المدى البعيد.

ستكون هناك المزيد من الطلبات التي تطالب بشفافية كل من الاحتياطيات والعائدات الوطنية.

وقد كانت السمة المميزة للربيع العربي هي الرغبة بين مواطني بلدان الشرق الأوسط لتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة. فقد كان التعرض لتجاوزات النخبة الحاكمة والإحباط نظرًا للتمركز الاقتصادي فضلاً عن السلطة السياسية عاملاً كبيرًا ساهم في الإطاحة بالعديد من قادة بلدان شمال أفريقيا المخلوعين. وقد اتسمت عروض الإصلاح السياسي بين أولئك القادة الذين حاولوا البقاء في السلطة مثل بشار الأسد في سوريا وعلي عبد الله صالح في اليمن بوعد لتحقيق المزيد من الشفافية في الاقتصاد وفي العملية السياسية. ومن المرجح أن تعلن ديناميات مماثلة عن نفسها في الدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة، حيث إنه من المرجح أن تُتبع المطالب التي تطالب بتحقيق مزيد من الشفافية السياسية، المدعومة

بانتشار تكنولوجيا الاتصالات، ويتم تكملتها بالمطالب التي تسعى إلى تحقيق الشفافية الاقتصادية. أما بالنسبة للبلدان التي تسيطر على ثروتها من النفط والغاز نخبة صغيرة من الأشخاص غير الخاضعين للمسائلة إلى حد كبير، فإن هذه المطالب بحاجة إلى أن تُدار بطريقة ترضي اهتمامات الشباب وأن تُطلع السكان بشكل جيد وكبير بأنه يتم إدارة الميراث الاقتصادي للبلد بشكلٍ مسؤول.

ومن أجل توفير مثل هذه الضمانات، فمن المحتمل أن تحتاج حكومات المنطقة إلى توفير المزيد من المعلومات حول حجم الاحتياطيات وتفاصيل حول الإيرادات والنفقات. فمن المرجح أن تؤدي مثل هذه الشفافية إلى مجموعة كبيرة من التداعيات التي تؤثر على قطاع الطاقة العالمي، الذي يعتبر الشرق الأوسط أحد مراكز الإنتاج الأكثر غموضًا في العالم على مر التاريخ.

هناك احتمال بتعميق التكامل في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وقد أعطى الربيع العربي غرضًا جديدًا لمجلس التعاون الخليجي، وهو عبارة عن انتماء مكون من ستة من دول الخليج وهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين والكويت. تاريخيًا، لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورًا صغيراً نسبيًا في الشؤون الإقليمية قبل أحداث الربيع العربي وذلك في إطار المنتدى المفكك الذي أجرته البلدان المجاورة لتحقيق مصالح اقتصادية ودفاعية مشتركة، وقد كان ذلك بعيدًا عن تنفيذ الاتحاد الجمركي وقوى الدفاع الجماعي الصغيرة. وقد كان لهذه الثورة السياسية التي اجتاحت المنطقة تأثير على تعزيز التحالف، في ظل قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتنسيق دعمهم للعمل العسكري في ليبيا وتوفير سلسلة من الدعم المالي لعمان والبحرين وإرسال قوات لقمع الاحتجاجات في البحرين وفرض ضغوط على نظام الأسد في سوريا.

ومن منظور أسواق الطاقة، يمكن أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تكاملاً وتوحدًا دورًا هامًا في تحقيق استقرار الأسعار والتخفيف من حدة التقلبات. فمن خلال سيطرة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على أكثر من 05 في المائة من احتياطيات النفط العالمي وعمليًا من خلال قدرتها الإنتاجية العالمية الهائلة، فيمكنها أن تكون بمثابة عدادًا هامًا لتقلبات السوق العالمية في أعقاب الاختلال المتزايد الذي عانت منه منظمة الأوبك.

عدم الاستقرار في الشرق الأوسط يسبب القلق بين مستهلكي الطاقة في آسيا.

ومع استمرار تعالي تداعيات الربيع العربي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وبما أن خطر نشوب نزاع عسكري مع إيران أصبح احتمال أقوى من أي وقت مضى، يتزايد قلق المستهلكين في آسيا بشأن إمكانية الاعتماد على إمدادات النفط والغاز في المنطقة. وقد كانت أحد المخاوف الأساسية هي المخاطر السياسية التي تحيط بإيران: وبما أن الحكومات الغربية تسعى إلى تشديد العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني، فقد وجد مستهلكو الخام الإيراني في آسيا، والذين يعدون حلفاء تقليديون للولايات المتحدة، أنفسهم في وضع صعب ما بين الحاجة إلى إمدادات الطاقة والرغبة في الالتزام بالأجندة الدبلوماسية الأمريكية والتابعة لغرب أوروبا. وينطبق هذا بصفة خاصة على اليابان، التي تحصل على أكثر من نصف احتياجاتها من النفط من المنتجين في الخليج والتي من المرجح أن تُصبح أكثر اعتمادًا على النفط، حيث إنها تبحث عن أنواع أخرى من الوقود لتوليد الطاقة في أعقاب كارثة فوكوشيما التي وقعت في 2011. وعلى المدى القريب، فمن المرجح أن تُشكل المخاوف بشأن إيران ضغطًا على أسعار النفط العالمي وذلك نظرًا لرفع الخام الإيراني من السوق وقيام المشترون الإيرانيون بزيادة مخزوناتهم من النفط – ولا سيما اليابان وكوريا – تحسبًا لاندلاع صراع أكبر في المنطقة. وبالنسبة للصين والهند أيضًا، فقد تسبب عدم الاستقرار الحاصل في الشرق الأوسط في إحداث نوع من أنواع القلق. فقد أدى القلق بشأن الموقف السياسي في المنطقة إلى قيام بعض الكيانات الصينية المملوكة للدولة بإعادة فحص الاستثمارات في المنطقة وتبنت بدلاً من ذلك منهج "النفس الطويل". فمثل هذا التأجيل في الاستثمار من الممكن أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الخطير بالفعل فيما يتعلق بالاستثمار في المنطقة (انظر القسم 3 لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع).

دور الولايات المتحدة في الربيع العربي يقود منتجي النفط والغاز في الخليج إلى التحوط من الخيارات الأمنية.

في حين أن الديناميات الاجتماعية والسياسية في دول الخليج تختلف كثيراً عن تلك الموجودة في البلدان التي شهدت ثورات خلال الأشهر الـ18 الماضية، فإن القادة في المنطقة يشعرون بالقلق حيال احتمال انتقال المد الثوري إليها. كما أنهم أقل قلقًا بشأن دور الولايات المتحدة باعتبارها ضامن لا جدال حوله في هيكل السلطة القائم. وبعد مشاهدة السهولة النسبية التي رفضت بها الولايات المتحدة الحلفاء السابقين وإدراكًا منها لتقليل اعتمادها على نفط وغاز الشرق الأوسط، فإن الممالك الخليجية تتطلع إلى مناطق أخرى – ولا سيما آسيا الناشئة – لطلب الأمن. هذا ومن المرجح أن يتبعه زيادة في العلاقات التجارية وإمكانية زيادة التعاون الأمني، حيث يرى كل من موردي الشرق الأوسط والمستهلكين في آسيا أن مصالحهم ودوافعهم أكثر اتساقًا. ومن المرجح الربط بين التغيير في العلاقات الأمنية الخارجية والجهود الأمنية الداخلية الكبرى، حيث يسعى موردو النفط والغاز في الخليج إلى بناء إمكانيات لحماية أصولها من البنية التحتية الحيوية.

استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط

السياق

وحيث إن الشرق الأوسط هو المركز العالمي لإنتاج النفط والغاز، فإنه سوف يكون في حاجة إلى جذب استثمارات كبيرة على المدى المتوسط للحفاظ على مستويات موقفه الحالي ولمحاولة تلبية الطلب العالمي المتزايد. فقد قدرت منظمة الأوبك أنه من المتوقع أن يقوم أعضائها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معًا باستثمار ما يقرب من 200 مليار دولار في 83 مشروع لمنابع النفط والغاز حتى عام 2015، مما يؤدي إلى زيادة صافية من السعة السائلة قدرها 4.6 مليون برميل في اليوم. وتتراوح متطلبات رأس المال الخاصة بعمليات تكرير النفط والغاز في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة نفسها لتصل إلى 207 مليار دولار أمريكي، وذلك وفقًا لتقارير منظمة الأوبك. وتحتاج مشاريع وكالة الطاقة الدولية التي تشجع على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 100 مليار دولار سنويًا في المتوسط ما بين عامي 2011 و 2021، فيما تحتاج إلى 115 مليار دولار سنويًا ما بين عامي 2020 و2035 (وفقًا لسعر الدولار في عام 2010). ومع ذلك، تشعر وكالة الطاقة الدولية بالقلق لأن المبلغ اللازم للاستثمار في إنتاج منطقة الشرق الأوسط قد لا يتحقق. وفي تقريرها الأخير عن توقعات الطاقة العالمية، فقد وضعت "حالة استثمار مؤجلة" ضمن تحليلها: تفترض الحالة وجود انخفاض في الاستثمارات في المنطقة بنسبة تصل إلى الثلث وفقًا لسيناريو السياسات الجديدة. في هذه الحالة الاستثمارية المؤجلة، تتوقع وكالة الطاقة الدولية حدوث عجز يصل إلى 6 ملايين برميل في اليوم من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 2020. في هذا السيناريو، ترى ارتفاعًا قريب الأجل في أسعار النفط، مما يؤدي إلى تدمير الطلب والتحول إلى استخدام الوقود. يمكن النظر إلى قضية الاستثمارات المؤجلة على اعتبار أنها ليست في مصلحة لا منتجي النفط والغاز في منطقة الخليج ولا مستهلكي النفط في العالم.

هناك العديد من العوامل على الصعيدين الداخلي والخارجي التي لديها إمكانية تحديد ما إذا كانت قضية الاستثمار المؤجلة ستتحقق من عدمه. وحتى إن لم تتحقق، فمن المرجح أن تتغير أنماط الاستثمار في المنطقة والسبب في ذلك يرجع إلى الإنتاج المتغير وتوجهات الاستهلاك في المنطقة فضلاً عن مجموعات الأطراف الفاعلة التي تظهر حديثًا.

النتائج الأساسية

تغيير الظروف المالية الداخلية لديها الإمكانية أن تؤثر على سعة الاستثمار.

على النحو المبين أعلاه، فإنه هناك ضغوطًا متزايدة على الموازنات المالية للدول الموردة للنفط والغاز في منطقة الخليج. ووفقًا لشركة جدوى للاستثمار، سوف تبدأ حكومة المملكة العربية السعودية في المعاناة من عجز في الميزانية في عام 2014، والتي من المرجح أن تزداد خلال السنوات اللاحقة. فبحلول عام 2030، من المقدر أن تحتاج المملكة إلى أن يكون سعر النفط مساوي لـ320 دولار أمريكي في البرميل من أجل موازنة ميزانيتها. تعاني حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالفعل من وجود عجز طفيف في ميزانيتها، فيما انطوت ميزانية دولة الكويت للعام 2011-2012 على عجز متوقع قُدر بحوالي 20 مليار دولار أمريكي. ونظرًا لأسعار النفط الحالية المرتفعة، فإنه ليس من المرجح أن تعلن أي من الحكومات الموجودة في المنطقة عن إفلاسها في أي وقت قريب. كما أنه من المرجح أن يقوموا بإعطاء الأولوية للاستثمارات الخاصة بالإنتاج من أجل الحفاظ على مصدرهم الأساسي للدخل. ومع ذلك، فإن توفر فترة من الاستدامة للأسعار المنخفضة من الممكن أن تؤدي إلى سيناريو يتعين فيه على استثمارات الإنتاج أن تتنافس مع البرامج الاجتماعية المعلقة، مع احتمالية وجود آثار ضارة على القدرة الإنتاجية في المنطقة.

من المرجح أن تغير العوامل التقنية طبيعة الاستثمارات في المنطقة.

ففي حين أن إنتاج النفط الخام سوف يظل الدعامة الأساسية لمحفظة إنتاج الطاقة في المنطقة، فإن منتجي النفط والغاز في منطقة الخليج يشهدون ثلاثة اتجاهات تقنية والتي ستقدم التحديات والفرص للمستثمرين في المنطقة. الاتجاه الأول هو التحرك لزيادة إنتاج البتروكيماويات ذات القيمة العالية فضلاً عن المنتجات الصناعية ذات الطاقة الكثيفة مثل المواد البلاستيكية والمواد الكيماوية. فقد كان التحول إلى التصنيع ذو الطاقة الكثيفة وإنتاج البتروكيماويات جاري لبعض الوقت ومن المرجح أن يستمر. فمشاريع البتروكيماويات مثل الغاز الطبيعي المسال ومنشآت تحويل الغازات إلى سوائل توفر فرصة لشركة النفط العالمية، التي لا تزال إداراتها للمشروعات مصدر للمزايا التنافسية. مع ذلك، فإنه مع تطور الإنتاج غير التقليدي للنفط والغاز في أجزاء أخرى من العالم (ولا سيما في الولايات المتحدة)، فقد تغير المشهد التنافسي، مما أدى إلى زيادة التنافس بالنسبة لمنتجي النفط والغاز في منطقة الخليج. وفي البيئة الجديدة، فقد يتعين على منتجي الخليج أن يقدموا المزيد من الشروط الجذابة لجذب المستثمرين.

أما الاعتبار التقني الثاني فهو الشرط الذي يضعه جزء من منتجي الخليج بضرورة التركيز على الاستثمار في إنتاج الغاز الطبيعي والتحول ومنشآت توليد الطاقة لتلبية أزنة الكهرباء التي تلوح في الأفق. وبما أن المطالب ذات الصلة بالأمور المحلية الخاصة بمنتجب النفط والغاز في منطقة الخليج قد أصبحت اكثر إلحاحًا، فسوف تكون هناك فرصة أكبر لأولئك المستثمرين والذين يمكنهم تقديم حلول لمسألة توليد الطاقة الذي لا يعتمد على النفط. وفي تقرير لها أصدرته العام الماضي، قدرت شركة ديلويت أنه من الممكن للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر أن تمنح نحو 68 مليار دولار أمريكي خلال السنوات الخمس القادمة من خلال عقود لرفع إنتاج الغاز. وسوف تختلف طبيعة هذه المشاريع عن الاستثمارات التقليدية للغاز والنفط، حيث أن السوق النهائية سوف تكون دول الخليج نفسها.

أما عن الاتجاه الثالث فهو التعقيد المتزايد لإنتاج النفط والغاز، حيث إن الآفاق الخارجية الأسهل تتحقق. فمع الاستثمار الإنتاجي في إنتاج النفط حيث تنغلق جميعها على الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تنظر شركات النفط الوطنية في الخليج إلى هذه الشركات التي يمكنها توفير التكنولوجيا ورأس المال البشري لتمكينها من تطوير مواردها الأكثر تحديًا. ومن المرجح أن تقدم هذه المنطقة مصدرًا آخر من مصادر الميزة التنافسية لشركات النفط العالمية، الذين يملكون خبرة وكفاءة أكبر في الإنتاج المتقدم من الناحية التكنولوجية.

من المحتمل أن يكون للإنتاج غير التقليدي للنفط والغاز خارج المنطقة تأثير محتمل على مسار الاستثمارات في الشرق الأوسط.

فمع التطور "غير التقليدي" لموارد النفط مثل الصخر الزيتي والزيادة في إنتاج الهيدروكربونات المحلية الأمريكية - وآثار خفض الاعتماد على الواردات – فقد كانت هذه الموارد هي المصدر الرئيسي للطاقة خلال السنوات الأخيرة. فوفقًا لتقرير أصدرته شركة وود ماكينزي في سبتمبر 2011، إذا وضعت الولايات المتحدة السياسات اللازمة، فمن الممكن أن تزيد من إنتاجها للنفط والغاز ليصل إلى 32.6 مليون برميل من النفط المكافئ يوميًا

بحلول عام 2030 بعد أن كان 18.5 مليون برميل من النفط المكافئ يوميًا في عام 2010.

يُشكل التجدد في إنتاج الهيدروكربون الأمريكي تداعيات خطيرة على مناطق إنتاج النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط من خلال ثلاث طرق.

أولاً، من المرجح أن يزيد الطلب على سلسلة إمدادات الطاقة العالمية. فزيادة التنافس على رأس المال المادي مثل الصلب والحفارات ومعدات الضخ ورأس المال البشري مثل الجيولوجيين المتدربين ومهندسي البترول على حد سواء تقود بالفعل إلى الاختناقات وحدوث تضخم في التكاليف بالنسبة لإنتاج الطاقة العالمية. فالطلب على التكنولوجيا لإنتاج موارد معقدة من الناحية التقنية من المرجح أن يضع رأس مال لهذه المشاريع مع وجود امتيازات أكبر.

ثانيًا، نظرًا لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة والذي تم تفصيله في القسم 2، فقد ينظر المستثمرون إلى أمريكا الشمالية باعتبارها خيار استثمار أكثر أمانًا واستقرارًا من المشاريع الجديدة في منطقة الشرق الأوسط. وبالفعل، فهناك أدلة تشير إلى أن هذا الاتجاه جار التفعيل. فقد تسارعت استثمارات قطاع الطاقة في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، مع تطلع الشركات المحلية والأجنبية إلى الاستفادة من ازدهار الموارد والوصول إلى التكنولوجيا والخبرة التشغيلية للسماح لهم بمحاولة تكرار النجاح في أي مكان آخر. كما تزايد الاستثمار في الولايات المتحدة في القطاعات المتوسطة والمنخفضة حيث تتطلع شركات الطاقة والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة إلى الاستفادة من المواد الخام الرخيصة من أجل تحسين مميزاتها التنافسية. وكما ذكرنا أعلاه، بما أن الدول في منطقة الشرق الأوسط تتطلع إلى زيادة حصتها من الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقة وذو القيمة العالية فضلاً عن صناعة البتروكيماويات، فإنهم سوف يجدوا أنفسهم في منافسة متزايدة ومباشرة مع الولايات المتحدة.

أما عن الأثر الثالث لزيادة الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة في النفط والغاز، فإن هذا أمر استراتيجي. فحيث إن الولايات المتحدة خفضت اعتمادها على النفط والغاز الوارد – بما في ذلك من دول الخليج – فإنه قد يكون هناك خفض في الحوافز لشركاتها للاستثمار في المنطقة. ففي حين أن شركات النفط العالمية بالولايات المتحدة مستقلة، فإن كيانات تحقيق الربح التي تملك أجندة تختلف إلى حد ما عن تلك الخاصة بحكومة الولايات المتحدة والمصالح الإستراتيجية للأخيرة تتداخل مع المصالح التجارية للسابق على مدى أكثر من 50 عامًا. فمع قلة اعتماد اقتصاد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وخضوع الأولويات الأوسع للسياسة الخارجية الأمريكية لـ"محور" آسيا، فقد ترى شركات الطاقة الأمريكية والأوروبية احتمالات وجود تناقض من جانب كفيلهم الإقليمي.

من المرجح أن تتنافس شركات النفط الوطنية مع شركات النفط الدولية على نحوٍ متزايد وتحل محلها كمستثمرين في المنطقة.

بما أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط وغاز الشرق الأوسط يتلاشى، فإنه يتم ضبط الاقتصاديات الآسيوية الناشئة لكي تصبح أكثر اعتمادًا على المنطقة للحفاظ على نموها. وقد انعكس هذا الاعتماد على نشاط الاستثمار مثل استثمارات الصين في قطاع النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة. في يناير 2012، وضعت كل من شركتي أرامكو السعودية وسينوبك خططًا لبناء مصفاة مشتركة في مدينة ينبع المطلة على البحر الأحمر والتي تتمتع بالقدرة على التعامل مع 400,000 برميل من النفط يوميًا. وقد جاءت هذه الصفقة في أعقاب اتفاقية تم إبرامها العام الماضي بين كلٍ من شركة أرامكو السعودية وشركة بتروتشينا، والتي تُعد أكبر شركة للنفط والغاز في الصين، لإمداد 200,000 برميل من النفط يوميًا إلى مصفاة يتم إنشاؤها في مقاطعة يونان الجنوبية بالصين، والتي من المقرر أن يبدأ تشغيلها في عام 2013. فالوجود المتزايد لشركات النفط الوطنية المدعومة من الدولة، ولا سيما من الصين، حيث أحدث المستثمرون في بلدان الخليج العديد من التداعيات على قطاع الطاقة العالمية. من وجهة نظر إمدادات النفط العالمية، يُعد الاستثمار الصيني تطورًا إيجابيًا: حيث إنه يقيس زيادة الإنتاج التي تؤدي إلى سوق نفط أفضل من حيث الإمداد، والتي تعمل من أجل فائدة كافة المستهلكين. ومع ذلك، فإن احتمالية استبدال شركات النفط الدولية التي تقع في الغرب بشركات النفط الوطنية المدعومة من الدولة لها أيضًا بعض التداعيات الإستراتيجية المحتملة.

فعلى الأقل على مدى نصف القرن الماضي، كان المستثمرون والشركاء السائدون في مشاريع النفط والغاز في الشرق الأوسط هم شركات النفط الخاصة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ولقد كان الدافع الرئيسي وراء هذه الشركات هو عائدات المساهمين وقد أسندت هذه الشركات قرارات الاستثمار إلى الاقتصاد. وبشكلٍ عام، فقد جلبوا معهم أيضًا المعايير والممارسات والثقافة المرتبطة بالشركات الخاصة: شفافية العائدات وإدارة الشركات والمسائلة. أما عن استبدال شركات النفط الدولية بشركات النفط الوطنية باعتبارهم شركاء في الاستثمار في منطقة الخليج، فإنه لديه القدرة على تغيير هذه الديناميات. مع الحصول على كميات كبيرة من رأس المال السيادي الرخيص، فإن شركات النفط الوطنية تتمتع بميزة على منافسيهم من شركات القطاع الخاص. فمثل شركات النفط الدولية، تملك شركات النفط الوطنية الدافع الاقتصادي، بل إنها يمكن استخدامها من قبل مؤيدي الحكومة من أجل تحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية، مثل زيادة أمن الطاقة. وقد عرفت اللجنة الوطنية للطاقة بالصين "تأمين إمدادات الطاقة من خلال التعاون الدولي" باعتباره أحد المناطق الستة ذات الأولوية لديها. ويُعرف "أمن الطاقة" في الهند على نطاق واسع بأنه إمكانية الوصول المادي إلى الموارد. وبالتالي، فإن الشركات الهندية التي تسيطر عليها الدولة على استعداد لدفع أقساط – أو قبول معدلات منخفضة من العائدات – على الاستثمارات لتحقيقها. وإلى الحد الذي يمكن به استخدام شركات النفط الوطنية لتحقيق هذه الأهداف، يمكن رؤية أهدافها، على الأقل بشكلٍ جزئي، باعتبارها أداة للسياسة الخارجية. ومن خلال وضع العمليات والقواعد في الاعتبار، فإن استبدال شركات النفط الدولية بشركات النفط الوطنية من المحتمل أن يؤدي إلى موقف تتلاشى فيه الشفافية على نحوٍ متزايد، حيث ستصبح شركات النفط الوطنية الخارجية الغامضة هي نظيرة شركات النفط الوطنية الخليجية الغامضة. ومثل هذه التطورات لديها الإمكانية أن تؤثر بالسلب على استقرار أسواق النفط العالمية والتي تعمل وفقًا لنظام زمني محدد ومعلومات دقيقة بشأن العرض والطلب.

القيود المفروضة على الأسواق المالية العالمية سوف تجعل تأمين رأس المال أمرًا أكثر صعوبة.

ومما يزيد من التحدي المتمثل في ضمان الاستثمار الكافي في البنية التحتية للإنتاج الإضافي هو الوضع الحالي للاقتصاد العالمي. فمن المرجح أن تساهم الفترة الطويلة التي استمر فيها النمو البطيء أو السلبي في منطقة اليورو في زيادة المواقف الهشة للبنوك الأوروبية، التي كانت تقليديًا مصدرًا رئيسيًا لتمويل الاستثمارات في المنطقة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن النمو الضعيف أو السلبي في أوروبا والولايات المتحدة يُعرض منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط للمزيد من المخاطر، حيث سيظل الطلب على النفط والغاز منخفضًا على المدى القصير. ومثل هذا الضعف في الطلب على المدى القصير يؤجل استثماراتهم في طاقة إنتاج النفط المتزايدة، مما يؤدي إلى فترة متواصلة من الطاقة الفائضة المحدودة فضلاً عن زيادة مخاطر الأسواق الضيقة وما يترتب عليها من تقلبات الأسعار عندما يعود الاقتصاد العالمي في النهاية إلى النمو. أما بالنسبة للدول الموردة نفسها في منطقة الخليج، فإن الفترات المتواصلة من النمو الاقتصادي الضعيف أو عدم الاستقرار لديها القدرة أن تؤثر على تأمين الطلب تأثيرًا خطيرًا وأن تزيد من الاضطراب بشأن التوقيت والحجم اللازم للاستثمارات.

الختام

سوف يتحدى المشهد الجديد للطاقة العلاقات الثابتة والافتراضات القائمة والنماذج التجارية والدبلوماسية السائدة. بالنسبة للدول الموردة في منطقة الشرق الأوسط، فإن السنوات القادمة سوف تعرض تحديات غير مسبوقة، حيث إنها تحاول معًا الحفاظ على الاستقرار السياسي المحلي وتلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة على الصعيدين المحلي والخارجي. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الديناميات المتغيرة للعرض والطلب المحلي الخاص بها، إلى جانب إعادة التخطيط المالي والاستراتيجي، سوف يثيرون التساؤلات حول قيمة الترتيبات الأمنية طويلة الأمد في منطقة الخليج. أما بالنسبة للدول الأخرى في منظمة التعاون والتنمية الذين يعتمدون على النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط أكثر من اعتماد الولايات المتحدة عليه، فمن المرجح أن يثير احتمال تلاشي اعتماد الولايات المتحدة على المنطقة المخاوف بشأن استقرار إمدادات الطاقة. وعلى هذه الخلفية، يتطور محور أساسي جديد لتجارة الطاقة بين موردي الطاقة في منطقة الخليج والاقتصاديات الناشئة في آسيا. وعلى النقيض من الولايات المتحدة، فإن البلدان أمثال الصين والهند سوف تصبح أكثر اعتمادًا على النفط والغاز في منطقة الخليج خلال العقد القادم، الأمر الذي يمنحهم حوافز قوية لاستثمار رأس المال السياسي في إقامة علاقات مع الحكومات في المنطقة فضلاً عن رأس المال المادي في مشاريع إنتاج جديدة.

وسوف يتميز المشهد الجديد للطاقة بوجود تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة. ففيما بين المستهلكين الناشئين في آسيا ذوي الاقتصاديات المتنامية بسرعة، يُعد الوصول إلى الطاقة ضرورة حتمية وجودية. أما فيما بين منتجي النفط والغاز في منطقة الخليج، فإن الوصول إلى طلب ثابت ومستدام سوف يسيطر على جدول الأعمال. فمن المرجح أن تبلغ مختلف أشكال المنطقة والمصالح عن التعاون بين شركات الطاقة الآسيوية والمنتجين في الخليج أكثر من تلك التي ميزت الاستثمارات الغربية في المنطقة. ففي هذه البيئة الجديدة، فمن المرجح أن تقل هيمنة السوق حيث تلجأ الحكومات المستهلكة إلى التدخل الدُولي لتحقيق مصالحها. على مستوى الدولة، فإن التحول إلى المشهد الجديد للطاقة سوف يؤدي إلى - وسوف يكون أكثر صعوبة بسبب- حدوث انتقاص من أهمية وفعالية المؤسسات الرائدة في مجال التحكم في الطاقة. أما على مستوى الشركات، فمن المرجح أن تواجه شركات النفط الدولية التابعة للقطاع الخاص والتي يحركها الربح تنافس متزايد من قبل شركات الطاقة المدعومة من الدولة. ومن المحتمل أن تكون النتيجة هي وجود سوق يتأثر بالعوامل أكثر من أساسيات العرض والطلب، مع قلة توافر البيانات الدقيقة والشفافة والتي تُعد مكونًا حاسمًا في مجال تدفقات الطاقة الوظيفية والمستمرة.

وتتزايد المخاطر الهيكلية في المشهد الجديد للطاقة من خلال المخاطر السياسية القائمة في منطقة الشرق الأوسط. فعلى المدى القريب، فإن المخاوف بشأن المواجهة الحالية بين الغرب وإيران تؤجل بالفعل الاستثمارات في مجال الطاقة وتضعها على الهامش. وعلى المدى البعيد، فإن احتمالات حدوث اضطرابات سياسية والتي أطلقها الربيع العربي لتنتشر في دول الخليج من الممكن أن تثني المستثمرين الأجانب عن مواجهة الظروف المالية العالمية المعاكسة كما أنها تحد من احتمالية وجود فرص أخرى للطاقة العالمية فضلاً عن الحكومات المحلية التي يتم تخصيص الجانب الأكبر من أموالها في الإنفاق على البرامج التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي. ومثل هذا النقص في الاستثمار الذي يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية في المنطقة قد يكون له عواقب ضارة على جميع أصحاب المصالح في قطاع الطاقة العالمي.

فإن التحديات التي يفرضها المشهد الجديد للطاقة ليست مستعصية الحل، ومع ذلك، فإنها سوف تتطلب اهتمامًا عن كثب من كلٍ من القطاعين العام والخاص في الدول المنتجة والمستهلكة. والأهم من ذلك أنها سوف تتطلب قدرًا أكبر من الحوار بين أصحاب المصالح لتمكينهم من فهم الحوافز بشكل أفضل وكيفية إدارة المخاطر واستغلال الفرص للحفاظ على استقرار تدفقات الطاقة العالمية من أجل تحقيق منافع متبادلة.

الملحق

الشكل 1: واردات سوائل الولايات المتحدة حسب المصدر من بعض البلدان المختارة، 2010 و 2020

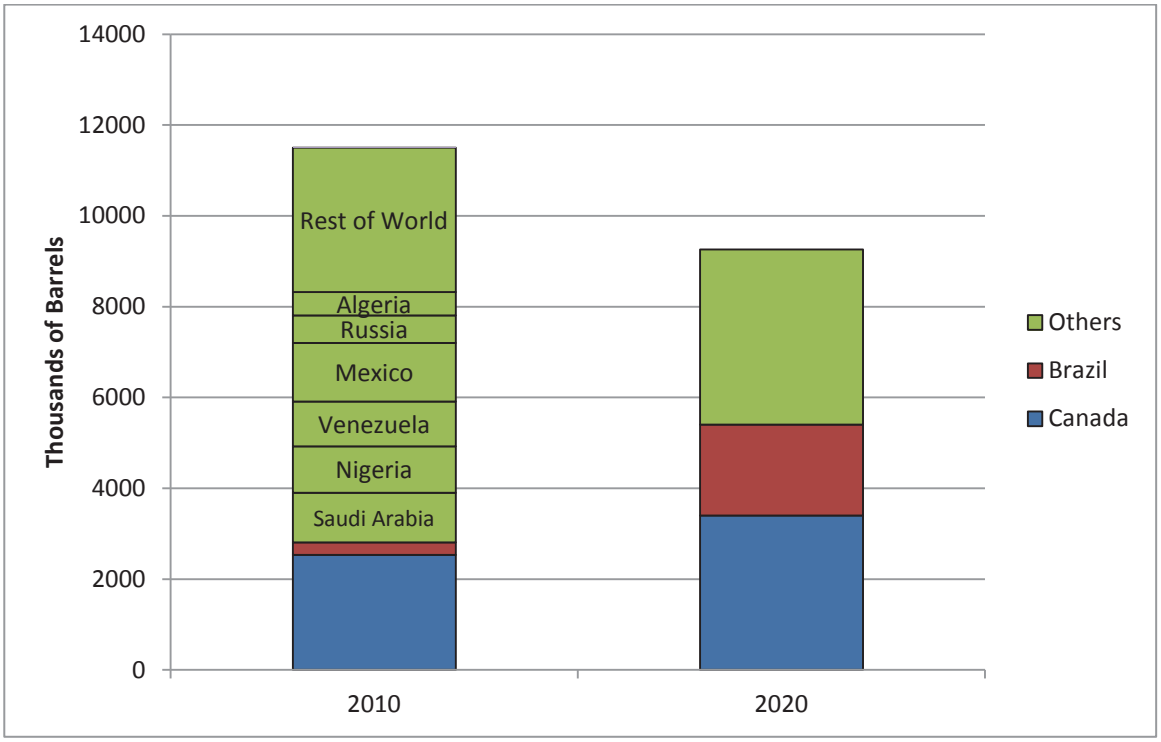

المصدر: تقييم الأثر البيئي، المجلس الوطني للطاقة، شركة بتروبراس.

الشكل 2: نسبة دعم استهلاك الوقود الأحفوري، 2010

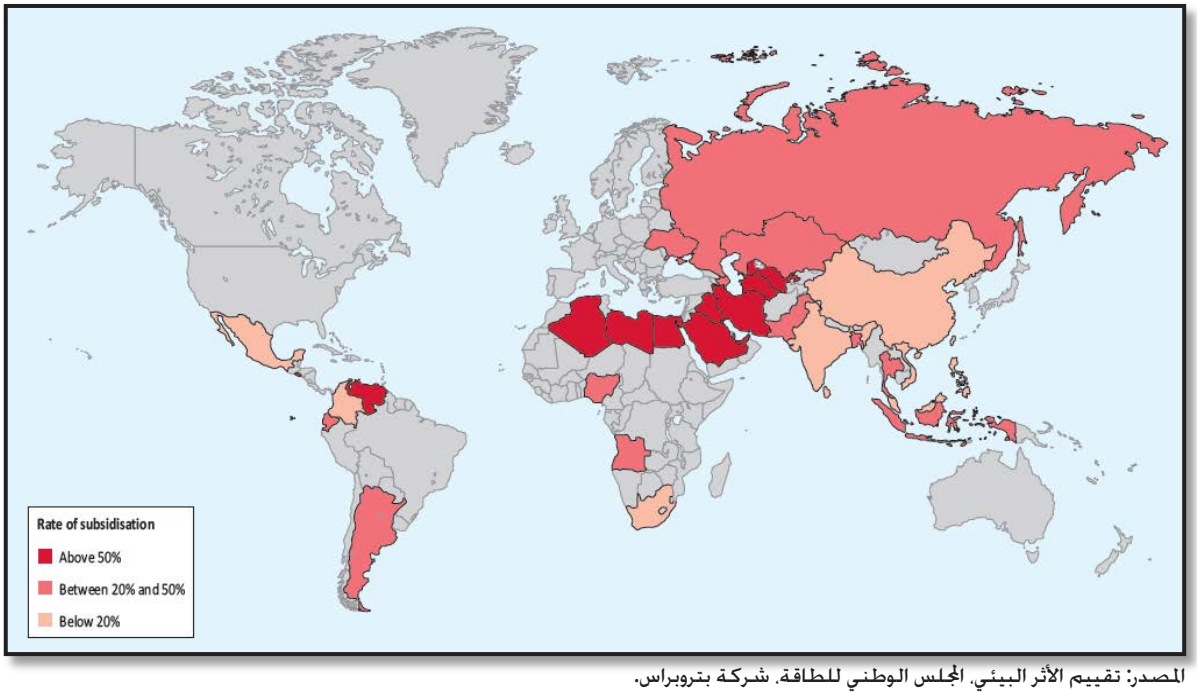

المصدر: تقييم الأثر البيئي، المجلس الوطني للطاقة، شركة بتروبراس.

الملحق

الشكل 3: التعادل المطلوب لسعر النفط بالنسبة لمنتجي الشرق الأوسط

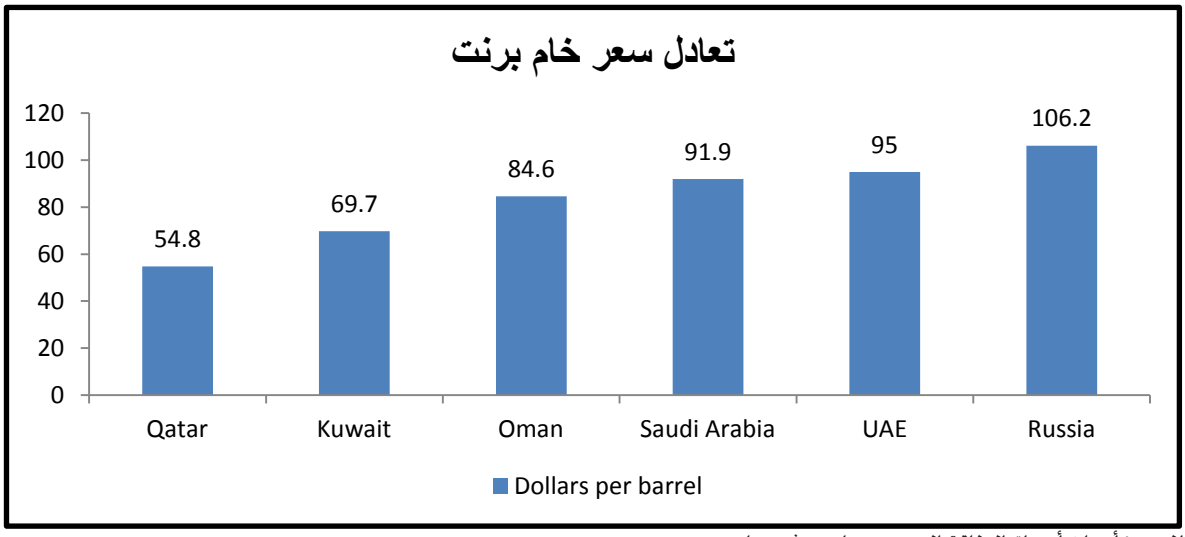

المصدر: أبحاث أسواق الطاقة التي يجريها دويتشه بنك

المرفق 1: أجندة المؤتمر

منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012

عند خطوط الصدع للطاقة: ماذا تعني التحولات الطارئة على الاقتصاديات العالمية والسياسات المحلية بالنسبة لموردي الشرق الأوسط ومستهلكيهم؟

20 فبراير

من 8:30 صباحًا – 10:30 صباحًا **التسجيل**
(القهوة والمرطبات متوفرة)

من 11:00 صباحًا – 11:30 صباحًا **مقدمة وترحيب**
السفير مارتن إنديك، نائب رئيس، برنامج السياسة خارجية، مؤسسة بروكنجز
السيد سلمان شيخ، مدير، مركز بروكنجز الدوحة

من 11:10 صباحًا – 11:30 صباحًا **الكلمة الرئيسية**
فخامة الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، رئيس وزراء ووزير الخارجية، دولة قطر

من 11:30 صباحًا – 11:50 صباحًا **ملاحظات افتتاحية**
فخامة الدكتور أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة
السيد أندرو سوايجر، النائب الأول للرئيس، شركة إكسون موبيل

من 11:50 صباحًا – 1:30 ظهرًا **الجلسة العامة الأولى: الطبيعة المتغيرة لأسواق الطاقة العالمية**

رئيس الجلسة : **الدكتور تشارلز إبينجر**، كبير الزملاء ومدير، مبادرة أمن الطاقة، مؤسسة بروكنجز
المتحدثون : **السيد سعد شريدة الكعبي**، مدير مشاريع النفط والغاز، شركة قطر للبترول
الدكتور بسام فتوح، مدير النفط والشرق الأوسط، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة
الدكتور أندرية كونوبليانيك، أستاذ، جامعة روسيا الحكومية للنفط والبترول
السيد توشيكازو ماسوياما، مدير عام شركة جنرال جوجميك، اليابان
السيد فريد محمدي، نائب الرئيس، تحليل الصناعة، شركة شتات أويل

سوف تضع هذه الجلسة الافتتاحية الخطوط العريضة للتفاصيل التقنية الرئيسية للتحول الحاصل في أسواق الطاقة العالمية. وتتصور وكالة الطاقة الدولية أن الدول غير الأعضاء في المنظمة ستكون مسؤولة عن 93% من النمو في طلب الطاقة ما بين عامي 2008 و2035. ومن المتوقع أن يتضاعف طلب آسيا للطاقة خلال هذه الفترة. وفي المقابل، من المحتمل أن تنخفض حصة منظمة التعاون والتنمية في استهلاك الطاقة العالمية والتي وقفت عند 70% عام 1965 لتصبح أقل من 40% بحلول عام 2035. ومن المحتمل أن يؤدي هذا التحول في أنماط الطلب إلى مجموعة كبيرة من التأثيرات الاقتصادية والاستراتيجية لكلٍ من الدول الموردة والدول المستهلكة في منطقة الشرق الأوسط.

من 1:30 ظهرًا – 2:30 ظهرًا **الغداء**

من 2:45 ظهرًا – 4:30 عصرًا **مجموعات العمل الجلسة 1**
مجموعة العمل 1
مجموعة العمل 2
مجموعة العمل *3* -

من 7:30 مساءً – 9:00 مساءً **العشاء**

21 فبراير

من 8:30 صباحًا – 10:30 صباحًا **الجلسة العامة الثانية: تأثير الشرق الأوسط الثوري على أسواق الطاقة العالمية**

رئيس الجلسة : **السيد سلمان شيخ**، مدير، مركز بروكنجز الدوحة
المتحدثون : **السيد ناصر الجيدة**، الرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول
السفير تلميذ أحمد، سفير الهند السابق في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان
الدكتور كريستيان برجسمولر، مستشار ورئيس قسم، وفد الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة
الدكتور هيرمان فرانسن، المدير التنفيذي، مجموعة الطاقة الاستخبارية، واشنطن
السيد نادر سلطان، رئيس مجلس إدارة شركة إيكاروس للصناعات البترولية

سوف تسعى هذه الجلسة إلى تفصيل الروابط بين التحديات السياسية في الشرق الأوسط والمشهد المتغير للطاقة العالمية. فالشرق الأوسط هي المسؤولة عن ثلث إنتاج النفط في العالم، لذلك فإن حدوث اضطراب في المنطقة – وخاصة في منطقة الخليج المتقلبة على نحو متزايد – سوف يؤثر حتمًا على الأسواق العالمية. فمع عدم اليقين السياسي الذي يواجه منتجي النفط الرئيسيين مثل المملكة العربية والسعودية والعراق وإيران وليبيا، فإن السوق يعاني من التغير المستمر. وبالفعل يمكن الشعور بتأثير الأسعار المرتفعة للنفط في جميع أنحاء العالم ومن المرجح أن تستمر كونها قضية هامة حيث إن الاقتصاد العالمي يتعافى من الأزمة المالية عام 2008.

من 10:15 صباحًا – 11:45 ظهرًا **مجموعات العمل الجلسة 2**
مجموعة العمل 1
مجموعة العمل 2
مجموعة العمل 3

من 12:00 ظهرًا – 1: ظهرًا **الغداء**

من 1:15 ظهرًا – 2:45 عصرًا **الجلسة العامة الثالثة: استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط**

رئيس الجلسة : **الدكتور جان فرانسوا سيزنيك**، أستاذ بجامة جورجتاون
المتحدثون : **فخامته الشيخ فيصل آل ثاني**، نائب المدير الإداري، مايرسك أويل قطر
السيد براد بورلاند، كبير الاقتصاديين والعضو المنتدب لشركة جدوى للاستثمار
الدكتور زاو تشانجوي، كبير محللي المخاطر القطرية، مصرف التصدير والاستيراد الصيني
الدكتور كين كوياما، كبير الاقتصاديين والعضو المنتدب لمعهد العلوم الاقتصادية في مجال الطاقة، اليابان

سوف تقوم هذه الجلسة بتأطير القضايا المرتبطة بحدوث تغيير في نظام الاستثمار وتأثيراته على التجارة والحكم. فمن المرجح أن يؤدي ارتفاع عدد المستهلكين الناشئين للطاقة في النصف الشرقي من الكرة الأرضية إلى تأثير عميق على طبيعة الاستثمارات في الشرق الأوسط. فسوف تتحدى الأهمية المتزايدة لشركات الطاقة المدعومة من الدولة والموجودة على الساحة العالمية العلاقات القائمة بين شركات النفط الدولي والدول الموردة. ومن المرجح أن تؤثر هذه الديناميكيات المتغيرة لتمويل مشاريع الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين الحكومات الغربية والدول الموردة والعلاقات بين الدول الموردة وبعضها البعض.

من 3:00 عصرًا – 4:30 عصرًا **مجموعات العمل الجلسة 3**
مجموعة العمل 1
مجموعة العمل 2
مجموعة العمل 3

من 4:30 عصرًا – 4:45 مساءً **استراحة**

من 4:45 مساءً – 5:45 مساءً **عرض النتائج والمناقشة العامة**

من 5:45 مساءً: 6:00 مساءً **ملاحظات ختامية ووداع**

المرفق 2: قائمة المشاركين

الاسم	اللقب/المنصب	الشركة/المؤسسة	الدولة
عبد العزيز صغر	رئيس مجلس الإدارة	مركز الخليج للأبحاث	المملكة العربية السعودية
عبد اللطيف النعيمي	مدير التنمية الوطنية	إكسون موبيل قطر	قطر
عادل أحمد محمد حسين	مدير تكنولوجيا الطاقة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت
عادل أبو العينين	المدير العام	شركة دولفين للطاقة ش.م.م.	قطر
أدريان فليمينغ	مستشار اتصالات	إكسون موبيل قطر	قطر
آل وود	محلل طاقة مكتب التحليل الاقتصادي	وزارة الخارجة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية
آلان جوريتن	نائب المستشار التجاري	السفارة الفرنسية	قطر
أندرية كونوبليانيك	أستاذ	جامعة روسيا الحكومية للنفط والبترول	روسيا
أندرو سوايجر	النائب الأول للرئيس	إكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية
أنور قرقاش	وزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي	حكومة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
علي عيساوي	مستشار أول	معهد اوكسفورد لدراسات الطاقة، ابيكورب	المملكة العربية السعودية
علي المناعي		وزارة الخارجية	الإمارات العربية المتحدة
أشيش رنا	أخصائي اقتصادي أول	ريلاينس اندستريز	الهند
باري بيترز	مدير تنمية الأعمال	فاتا الخليج	قطر
باول تايلور	رئيس قسم الاتصالات	شركة ميرسك أويل قطر	قطر
بارث كاير	رئيس ومدير عام	إكسون موبيل قطر	قطر
بسام فتوح	مدير برنامخ النفط والشرق الأوسط	معهد أكسفورد لدراسات الطاقة	المملكة المتحدة
براد بورلاند	كبير الاقتصاديين والعضو المنتدب	جدوى للاستثمار	المملكة العربية السعودية
برافن أجاروال	مدير	معهد الطاقة والموارد	الهند
بروس جونز	مدير برنامخ إدارة النظام العالمي مركز بروكنجز	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
بريان ويسيلينك	مدير تنمية	إكسون موبيل قطر	الولايات المتحدة الأمريكية
تشارلز إبينجر	كبير الزملاء ومدير، مبادرة أمن الطاقة	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
كريستيان برجسمولر	مستشار ورئيس قسم، وفد الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة	الاتحاد الاوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
دانيال ستول	عميد مشارك للشؤون الأكاديمية	كلية الخدمات الخارجية، جامعة جورجتاون	قطر
ديفيد ب. روبرتس	نائب مدير	المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن	قطر
ديفيد كيرش	مديرفي الأبحاث والخدمات الاستشارية	استخبارات الطاقة	الإمارات العربية المتحدة
إلياس حداد	مستشار الطاقة	مستقل	قطر
إلياس صابر	نائب رئيس	استخبارات الطاقة	الإمارات العربية المتحدة
إريك إيزاكسون	رئيس	كونوكو فيليبس قطر	قطر
إريكا ستريكر داونز	زميل	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
فريد محمدي	نائب الرئيس، تحليل الصناعة	ستات أويل	المملكة المتحدة
فيصل المضيحكي	مساعد مدير الاتصالات	مايرسك أويل قطر	قطر
جيوفندا أفاسارالا	باحث مساعد أول، مبادرة أمن الطاقة	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
جولفاراز أحمد	الرئيس التنفيذي للعمليات	بتروليوم اكسبلوريشن ش.م.م.	باكستان
كينجيرو منجي	السفير الياباني في قطر	حكومة اليابان	قطر
أحمد بن علي القحطاني	السفير السعودي في قطر	حكومة المملكة العربية السعودية	قطر
خليفة بن مبارك الهنائي	المستشار الفني لمعالي وزير النفط	وزارة النفط والغاز	سلطنة عمان
مايكل جوفويلر	مدير العلاقات الحكومية الدولية لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إكسون موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية

محمد بن ناصر بن حمد الوهيبي	سفير سلطنة عمان في قطر	وزارة الشؤون الخارجية في سلطنة عمان	قطر
حمد المحمدي	مدير عام	راس غاز	قطر
هيورشي كوندو	نائب مدير عام، مكتب تمثيل باريس	طوكيو غاز	اليابان
إبراهيم بحر العلوم	وزير النفط العراقي السابق	أكاديمية العراق للطاقة	العراق
إلياس علي	نائب المدير العام	هندوستان بتروليوم	الهند
عيسى الغانم	مدير التخطيط الاستراتيجي والسياسية	قطر للبترول	قطر
عصام شلبي	مستشار/وزير الطاقة العراقي السابق	الرئيس السابق لشركة النفط الوطنية العراقية	الأردن
جان بيير غوتييه	مستشار ثان	السفارة الفرنسية في قطر	قطر
جان فرانسوا سيزنيك	أستاذ	جامعة جورجتاون	الولايات المتحدة الأمريكية
جيمس جنسن	مستشار غاز مستقل	جنسن وشركاه	الولايات المتحدة الأمريكية
جوان فان ريجن	قسم التخطيط السياسي	وزارة الخارجية	الإمارات العربية المتحدة
جمعة راشد سيف الضاهري	سفير	سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة	قطر
يورغ وجان	سكرتير أول	الاتحاد الأوروبي	المملكة العربية السعودية
هيرمان فرانسن	المدير التنفيذي	مجموعة الطاقة الاستخبارية	الولايات المتحدة الأمريكية
جوس إيفينز	النائب الأول للرئيس التسويق للطاقة والغاز	إكسون موبيل قطر	قطر
جوستن دارجن	أستاذ	جامعة هارفارد	الولايات المتحدة الأمريكية
كازويا أوكونو	نائب رئيس قسم التخطيط والقسم الاستراتيجي	البنك الياباني للتعاون الدولي	اليابان
كين كوياما	كبير الاقتصاديين والعضو المنتدب	العلوم الاقتصادية في مجال الطاقة	اليابان
كينيث كارتر		إكسون موبيل قطر	قطر
كينيث فريلنج	شريك	كية أند إلى جيتس إل إل بي	قطر
كيفين ماسي	مساعد مدير مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
خالد الجفيري	مستشار الحكومة وشؤون المجتمع	إكسون موبيل قطر	قطر
لويس أفليك	مدير إداري	ميرسك أويل قطر	قطر
لي لانزونغ	مدير عام	بتروشينا للاستثمار (هونج كونج) ش.م.م.	الصين
لي ياو	ممثل رئيسي	بي إف سي للطاقة	الصين
لؤي الخطيب	مدير تنفيذي	معهد العراق للطاقة	العراق
لوك رينولدز	مسؤول اقتصادي	سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في قطر	قطر
ماهيش باتل	مساعد مدير الصحة والسلامة	قطر للبترول	قطر
ماكسيم شينكري	رئيس قسم التحليل والتنبؤ بالسوق	قطر للبترول	قطر
السفير مارتن إنديك	نائب رئيس، برنامج السياسة خارجية	مؤسسة بروكنجز	الولايات المتحدة الأمريكية
ميكال هربرج	مدير أبحاث	المكتب الوطني للأبحاث الآسيوية	الولايات المتحدة الأمريكية
محمد ناصر	مدير عام	إيكو للخدمات البترولية	قطر
محمد صالح السادة	وزير	وزارة الطاقة	قطر
موزة النعيمي		جامعة قطر	قطر
ناصر الجيدة	الرئيس التنفيذي	قطر للبترول	قطر
نادر سلطان	رئيس مجلس إدارة	إيكاروس للصناعة النفطية	الكويت
نارندرا تانيجا	رئيس	القمة العالمية لسياسة الطاقة	الهند
نيل كوبليام	مستشار طاقة	مجموعة الطاقة وتغير المناخ	المملكة المتحدة
نورا اليوسف	أستاذ	جامعة الملك سعود	المملكة العربية السعودية
رامي قاسم	رئيس تنفيذي أول ومدير عام	جنرال للطاقة	الإمارات العربية المتحدة
رشيد السيلاني	رئيس البروتوكول	شركة ميرسك أويل قطر	قطر
ريجي تاكيشي	أستاذ	كلية العلاقات الدولية (جامعة ترينتي الدولية)	اليابان

ريزا اوسكوي	باحث أول	معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت
ريتشارد نيوويل	مدير	جامعة ديوك	الولايات المتحدة الأمريكية
روبن ميلز	رئيس الاستشارات	منار للطاقة	المملكة المتحدة
سعد الجندل	باحث أول مجموعة الطاقة	معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت
سعد شريدة الكعبي	مدير مشاريع النفط والغاز	قطر للبترول	قطر
صالح المانع	نائب رئيس الشؤون العامة والحكومية	إكسون موبيل قطر	قطر
سعود محمد الفتاح	مدير	مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية	المملكة العربية السعودية
سلمان شيخ	مدير	مركز بروكنجز الدوحة	قطر
الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني	رئيس وزراء ووزير الخارجية	دولة قطر	قطر
الشيخ فيصل آل ثاني	نائب المدير الإداري	ميرسك أويل قطر	قطر
شيرين صلح	مدير الشؤون العامة والحكومية	إكسون موبيل قطر	قطر
شكري غانم	رئيس وزراء سابق في ليبيا	الرئيس السابق لشركة النفط الوطنية	قطر
سوبود كومار جاين	مدير	جنوب آسيا للغاز	الهند
تلميذ أحمد	سفير الهند السابق في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعمان	الحكومة الهند	الهند
توشيكازو ماسوياما	مدير	جوجميك	اليابان
ثريا براكاش سيثي	أستاذ زائر في كلية لي كوان يو للسياسة العامة	جامعة سنغافوة الوطنية	الهند
السفيرة سوزان زيادة	سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في قطر	وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية	قطر
تيلاكال دوشي	زميل رئيسي ورئيس	معهد دراسات الطاقة	سنغافورة
وائل الأثرم	رئيس سوق الطاقة والغاز	منتدى الدول المصدرة للغاز	قطر
وائل صوان	نائب الرئيس التجاري	شل	قطر
وانغ هي	مدير تطوير الأعمال	شركة الصين الوطنية للنفط البحري الشرق الأوسط ش.م.م.	قطر
شيانغ هوا	رئيس	شركة الصين الوطنية للنفط البحري الشرق الأوسط ش.م.م.	قطر
ياسر محمد مفتي	المحافظ لمنظمة الأوبك	وزارة البترول و الثروة المعدنية	المملكة العربية السعودية
يوشينوري ساتيك	سكرتير أول سفارة اليابان في قطر	حكومة اليابان	قطر
يونغ سيوك مون	نائب رئيس	معهد كوريا لاقتصاديات الطاقة	كوريا الجنوبية
زاو تشانجوي	كبير محللي المخاطر القطرية	مصرف التصدير والاستيراد الصيني	الصين
زهير حامدي	باحث مساعد	المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات	قطر

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأكثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز. ويدير المركز سلمان شيخ، وهو خبير في عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود بناء الدولة والحوار في المنطقة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاث التالية: 1- الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ 2- القوى الناشئة في الشرق الأوسط؛ 3- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. ويساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومؤسسة بروكنجز في واشنطن، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

نبذة عن مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة

تهدف مبادرة مركز بروكنجز لأمن الطاقة إلى تشجيع التنمية والمناقشة ونشر البحوث الكبرى في مجال الطاقة، حيث إنها تعتمد على البحث وإبراز قوة كافة البرامج الخمسة الخاصة بمؤسسة بروكنجز. تأسست مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة في عام 2007 وهي تقدم أبحاث وتوصيات إلى صناع السياسة المحليين والدوليين حول مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالطاقة والبيئة. ومن أجل مواصلة واكتمال بحثها من أجل إشراك وتثقيف أصحاب المصلحة، تستضيف مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة جلسات وحلقات نقاش وورش أعمال ومنتديات حول القضايا السياسية المهمة ذات الصلة بمجال الطاقة.

تفحص مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة الجوانب الفنية الرئيسية للطاقة من خلال جهودها البحثية والداعية. فمن وجهة النظر الإستراتيجية، تركز المبادرة على التداعيات الجيوسياسية للطاقة في مجموعة واسعة من البلدان والمناطق. ومن منظور اقتصادي، تركز المبادرة على تعطل الإمدادات والأثر الاقتصادي على ارتفاع الأسعار وتحويل أنماط الاستهلاك وأهمية التنمية الاقتصادية العالمية لتمكين الوصول المعقول والوصول الذي يمكن الاعتماد عليه للطاقة لجميع فئات الدخل. كما تعالج الأجندة البحثية لمبادرة بروكنجز لأمن الطاقة القضايا البيئية بما في ذلك آثار المناخ المتغير وتدابير التخفيف والتكيف لمكافحة هذه التغيرات.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2012

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان

2011

شباب ومتعلمون ومعتمدون على القطاع عام: تلبية تطلعات الخريجين وتنويع العمالة في قطر والإمارات العربية المتحدة
دراسة تحليلية، زميلة بنجلاوالا

ما مدى استقرار الأردن؟ إصلاحات الملك عبد الله غير المكتملة وتحدي الربيع العربي
موجز السياسة، شادي حميد و كورتني فرير

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنوار بوخرص

منشورات مبادرة بروكنجز لأمن الطاقة

2012

أسواق سائلة: تقييم حالة الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال

تشارلز إبينجر، كيفين ماسي، جوفيندا أفاسارالا

2011

الطاقة والأمن في جنوب آسيا: تعاون أم نزاع؟

تشارلز إبينجر

الأعمال والحد من انتشار الأسلحة: دور الصناعة في حماية النهضة النووية

جون بانكس و تشارلز إبينجر، محررين

تقييم دور أنظمة الطاقة الموزعة في قطاع الطاقة الأمريكية

جون بانكس، كيفين ماسي، ليزا وود

نماذج للأمم المدنية الطامحة في الطاقة النووية في الشرق الأوسط

تشارلز إبينجر، جون بانكس، كيفين ماسي، جوفيندا أفاسارالا

الخيارات المتاحة لتحقيق التنمية المنخفضة للكربون في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشارلز إبينجر، ناثان هولتمان، كيفين ماسي، جوفيندا أفاسارالا

بروكنجز

مؤسسة بروكنجز
1775 ماساتشوستس أفنيو، إن دبليو
واشنطن، دي سي 20036، الولايات المتحدة الأميركية
WWW.BROOKINGS.EDU